وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــــامـــعـــــة بـــــابـــــل

كلية الادارة و الاقتصاد

قسم علوم ماليه ومصرفيه

اثر عرض النقد والتضخم على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق

بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد -قسم علوم ماليه ومصرفيه كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في علوم ماليه ومصرفيه

من قبل الطلبة

مرتضى شيال جابر

محمد عقيل مهدي

أشراف

أ.د. حسين ديكان درويش الدليمي

1444 هـ **2023 م**

بسم الله الرحمن الرحيم

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا

الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة: الآية (11)

الاهداء

اهدي هذا العمل المتواضع

الى :

- الوالدين الكريمين (حفظهم الله)
- والى كل افراد اسرتي
- والى روح جدي وجدتي (رحمهم الله)
- الى كل الاصدقاء ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي اثناء دراستي في الجامعة
- والى كل من لم يدخر جهدا في مساعدتي
- والى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية

شكر وعرفان

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم عليَّ بنعمة العقل والدين. القائل في محكم التنزيل" وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ"

وقال رسول الله (صلي الله عليه واله وسلم":(من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه...)

وأيضا وفاءً وتقديراً و إعترافاً منا بالجميل نتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهداً في مساعدتنا في مجال البحث العلمي اساتذتنا الكرام و نخص بالذكر الاستاذ الدكتور (أ. د. حسين ديكان درويش الدليمي) مشرف البحث الذي لم تبخل بالتوجيه و النصيحة

المقدمة:

مـرَّ العـراق خـلال العقـود الأخيـرة بتطـورات سياسـية مهمـة تركـت آثارهـا علـى منـاحي الحيـاة المختلفـة، ومـن ضـمنها الجانـب الاقتصـادي، إذ شـهد الاقتصـاد العراقـي تذبـذباً فـي العديـد مـن المتغيـرات الاقتصـادية تبعـاً للواقـع السياسـي والظـروف المحيطـة. وعلـى الـرغم مـن كـل هـذه التطـورات والتبـاين فـي اتجاهـات السياسـة الاقتصـادية وفـي اسـتخدام أدواتهـا، إلا أن القاسـم المشـترك خـلال السـنين الماضـية كـان هـو التضـخم. إذ شـهد العـراق ارتفاعـاً فـي المسـتوى العـام للأسـعار طـوال عقـد التسـعينيات مـن القـرن الماضـي والعقـد الأول مـن القـرن الحـالي وكـان مـن نـوع التضـخم الزاحـف الـذي اتسـم باسـتمراريته علـى مـدار هـذه المدة.

مـن هنـا جـاءت أهميـة البحـث الحـالي، إذ حـاول الباحـث التصـدي لدراسـة هـذه الظـاهرة للوقـوف علـى أسـبابها ومـدياتها وأبـرز انعكاسـاتها علـى الاقتصـاد العراقي.

انطلـق البحـث مـن الفرضـيتين الأساسـيتين الآتيتـين: اثـر عـرض النقـد والتضـخم علـى بعـض متغيـرات الاقتصـاد الكلـي فـي العـراق. ضـخامة الموازنـة التشـغيلية فـي العـراق وبخاصـة فقـرة الرواتـب والأجـور لمنتسـبي الدولـة والقطـاع العـام بكـل مـا يولـده مـن زيـادة فـي الطلـب الكلـي، مقابـل تـدني الجهـاز الإنتـاجي وضـعف كفاءته.

شـمل البحـث ثـلاث مباحـث وعلـى النحـو الآتـي تضـمن المبحـث الأول: المفهـوم الاقتصـادي لعـرض النقـد امـا المبحـث الثـاني: الاطـار النظـري للتضـخم و المبحـث الثالـث: اثـر التضـخم علـى بعـض متغيـرات الاقتصـاد الكلـي فـي العراق ثم الاستنتاجات و التوصيات و المصادر .

المبحث الاول

المفهوم الاقتصادي لعرض النقد

1- عرض النقد (Money Supply):

مع قبول النقود بوصفه وسيلةً أو وسيطاً للتبادل أو مقياساً للقيمة باتت المجتمعات تحتفظ باحجام معينة بما يسمى بعرض النقود، أي كمية أو حجم النقود التي تتناولها في الاقتصاد، فاتسعت المناقشات بين الاقتصاديين حول تحديد مفهوم معين لعرض النقد من ناحية المكونات التي تدخل في تكوينه وكيفية حسابه، ويأتي مصدر الخلاف من اختلاف تطور الأنظمة النقدية والمصرفية، فتعبر كمية النقود عن متغير خزين (Stock Variable) قابل للقياس خلال فترة زمنية معينة مشابهاً في ذلك الثروة والمدخرات والمخزون من المواد الأولية (1) لذا يعرف عرض النقد بإجمالي القوة الشرائية لدى الافراد او المؤسسات المختلفة خلال فترة زمنية معينة (2) كما يُعرّف بانه متوسط كمية النقود الموجودة تحت تصرف المجتمع في فترة زمنية معينة وبالتالي يضم خليط من العناصر التي تقوم بالوظائف النقدية وتمثل اجمالي وسائل الدفع الاساسية(3)

2- مفاهيم عرض النقود: هناك ثلاثة مفاهيم لعرض النقد وهي:

(أ) عرض النقود بالمعنى الضيق: ويقصد به مجموع وسائل الدفع المتداولة لتسوية المعاملات المالية في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة (4).

كما يسمى هذا الحجم من النقود بنقد العمليات الجارية و يدعى في الاقتصاد بعرض النقد (M_1) وتدخل في هذا التعريف العملات الورقية و المعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية أي النقود المتداولة ويرمز لها بالرمز (CR) و

يضاف إليها أيضا حجم النقود المُحتفظ بها في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب ويرمز لها بالرمز (DD) و بالتالي فان معادلة عرض النقود (M_1) يعبر عنها بالاتي: (5)

$$M_1 = DD + CR \quad \cdots \quad (1)$$

(ب) عرض النقد بالمعنى الواسع : وهذا المفهوم اوسع من المفهوم السابق للنقود وتأخذ به المؤسسات المالية والنقدية مثل صندوق النقد الدولي(6) ويدخل في إطار هذا التعريف أو هذا الحجم من النقود المعادلة (1) أعلاه إضافة إلى الحسابات أو الودائع لأجل و يرمز لها بالرمز (TD) وكذلك حسابات التوفير في البنوك ويرمز لها بالرمز (S) و يعبر عن معادلة عرض النقود بمعناها الواسع (M_2) بالاتي: (2)

$$M_2 = M_1 + TD + S \quad \cdots \quad (2)$$

(ج) عرض النقد بالمعنى الأوسع M_3

وهذا المفهوم يعطي معنى اشمل لعرض النقد ، ويستخدم هذا المفهوم في البلدان المتقدمة بسبب التطور الكبير الذي شهدته في المجال النقدي والمالي فتطورت وتوسعت الاسواق المالية بشكل كبير وابتكرت انواعا جديدة ومتنوعة من المشتقات المالية، فتمت اضافة بعض الانواع من الودائع التي تكون ذات اجال طويلة ضمن مكونات عرض النقد بالمعنى الاوسع M_3 وهذه الودائع تكون مودعة عند المؤسسات المالية الوسيطة من غير المصارف التجارية التي تزيد اجالها عن سنتين كمصارف الادخار والاقراض ويعبر عن عرض النقد بالمفهوم الأوسع M_3 بالآتي:

حيث ان:

$$M_3 = M_2 + QD \quad \cdots \quad (3)$$

QD : الودائع الاخرى شبه النقدية Quasi – Deposits من ودائع المقيمين بالعملات الاجنبية وكذلك ودائع مقابل اعتمادات مستندية وودائع مقابل ضمانات والتحولات القائمة.

والجدير بالذكر ان استخدام عرض النقد بالمعنى الواسع M_2 وبالمعنى الأوسع M_3 لا يكونان
ملائمين في الدول النامية وذلك لتخلف الأسواق المالية والنقدية وكذلك تخلف العادات المصرفية والوعي المصرفي عند الافراد، بعكس الدول المتقدمة التي يشيع فيها استخدام عرض النقد بالمعنى الواسع M_2 وبالمعنى الأوسع M_3 . (6)

العوامل المؤثرة في عرض النقد:

1- حجم المتوفر للاستعمال من النقد الاساسي المعد كعملة في التداول او كاحتياطي نقدي لدى الجهاز المصرفي بما في ذلك مقادير النقود التي تصدرها الحكومة او السلطات النقدية المركزية ، وسياسة البنك المركزي بالنسبة لتوفير الائتمان وكلفته وكذلك مقدار الذهب المتوفر. والبنك المركزي هو اداة الدولة التي تستطيع من خلاله التحكم في عرض النقد سواء من خلال اصدار النقود القانونية (legal money) او من خلال المضاعف النقدي الذي يؤثر على قدرة المصارف التجارية (Commercial Banks) في خلق الائتمان. (4)

2- عادات الجمهور بالنسبة التي يرغب الاحتفاظ بها كنقود اعتيادية أي كعملة في التداول او نقود ودائع .

3- نسب الاحتياطي النقدي التي يجب ان تحتفظ به المصارف لتغطية ودائع الجمهور لديها و لمواجهة السحوبات النقدية عليها و بالتالي لتامين سيولة الجهاز المصرفي.

وتعكس مكونات عرض النقد صورة حقيقية عن مدى تطور الجهاز المصرفي والوعي المصرفي عند الجمهور وعن مدى تطور الاسواق المالية والنقدية في بلدٍ معين وفي مرحلة زمنية معينة .

4- الطلب على الائتمان: تزداد قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان بصورة اكبر كلما ازدادت لديها نسبة الودائع تحت الطلب (Demand deposits) مقارنة بنسبة العملة في التداول وذلك بفعل نسبة عرض النقد الى القاعدة.

تطور عرض النقد في العراق:

وفقا للظروف والمعطيات التي مر بها الاقتصاد العراقي يمكن تقسيم المراحل الاقتصادية كالاتي:

اولاً: مرحلة الحصار الاقتصادي (1991- 2002)

لم تتعرض اية دولة من الدول النامية لما تعرض له العراق فبعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية في عقد الثمانينات التي احرقت الأخضر واليابس – وقد خرج الاقتصاد العراقي بسببها مثقلا بالمشاكل الاقتصادية المتمثلة بارتفاع معدلات التضخم وارتفاع حجم المديونية الخارجية وتدهور سعر الصرف – دخل في حرب دولية دمرت ما تبقى من البنية الأساسية لاقتصاده، واعقب ذلك الحصار الاقتصادي الذي عزل العراق عن العالم اقتصاديا وعلميا وحضاريا.

علاقة عرض النقد بالإنفاق الحكومي.

يؤدي الإنفاق الحكومي دوراً مهماً في توظيف الموارد بكفاءة كبيرة وتتضح اهميته البالغة في الدول النامية وذلك لان القطاع الخاص ليس لديه القدرة على الدخول في الاستثمارات الكبيرة في مجال الخدمات كالكهرباء والماء وغير ذلك،

فيعتمد على القطاع الحكومي شريحة كبيرة من المجتمع في رفاهيتها فضلا عن دوره في بناء مشاريع البنى التحتية والخدمات العامة للبلد.

وتعتمد اقتصاديات الدول النامية ومن ضمنها العراق على الايرادات النفطية، لذلك تزداد اهمية الانفاق الحكومي لان الحكومة تقوم بصرف ايرادات النفط في اوجه الانفاق المختلفة ولان اسعار النفط ليست مستقرة لتذبذبها بين الحين والاخر ولعدم وجود نظام ضريبي متطور في معظم الدول النامية بما فيها العراق لذلك تكون تلك الايرادات عرضة للتذبذب بصورة كبيرة، الامر الذي يجعل الحكومة مضطرة في بعض الاحيان الى ان تنفق اكثر من إيراداتها (6)، فيؤثر حجم الإنفاق الحكومي على عرض النقد وذلك فيما يتعلق بإصدار العملة حيث يؤثر على حجم المعروض النقدي من خلال عمليات اصدار العملة لتمويل حجم النفقات العامة للدولة. (7)

تُعدُّ الإيرادات الحكومية المصدر الأساس لتمويل النفقات الحكومية في اطار الميزانية العامة للدولة وتخضع حركة الميزانية العامة الى عامل اساس لا يتمثل بمستوى الإيرادات المحلية التي مصدرها الإيرادات الضريبية وغير الضريبية فحسب بل تعتمد على مستوى الايرادات الخارجية للاقتصاد العراقي والتي تعتمد بدورها على مدى زيادة حجم الصادرات وما يترتب على ذلك من زيادة في حجم العملات الاجنبية الداخلة الى البلد وبالاتجاه الذي يهيئ الارضية الاساسية لإصدار النقود القانونية من قبل البنك المركزي بوصفه المحتكر الوحيد لسلطة اصدارها وتسليمها الى الحكومة لتمويل التوسع في نفقاتها العامة (8).

كما تسهم بعض العوامل في التخفيف من حدة تأثير مستوى الإنفاق الحكومي على عرض النقد، فالإنفاق الحكومي لا يُوجه بالكامل لشراء السلع والخدمات المُنتَجة محليا فجزء منه يخصص لاستيراد السلع الأجنبية سواء

الاستهلاكية او الرأسمالية هذا من جانب، فضلا عن تدفق رأس المال الدولي استجابة للتغيرات الحاصلة في اسعار الفائدة الدولية من جانب آخر اضافة الى تغيرات اسعار الصرف ويتخذ مستوى الإنفاق الحكومي شكل توزيع الدخول لموظفي الدولة في بند الرواتب والأجور. وان مستلمي الدخول يلجأون الى إنفاق جزء من هذه الدخول وادخار الجزء المتبقي عند المؤسسات المالية والمصرفية بشكل ودائع جارية او ثابتة او ودائع توفير وبالاتجاه الذي يؤدي الى زيادة الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية مما يعزز من قدرة البنوك التجارية على منح القروض، وسيؤدي التوسع في خلق الودائع الجارية الى زيادة من اجمالي هذه الودائع ، التي تشكل مع النقود القانونية عرض النقد والذي يؤدي الى حصول زيادة في عرض النقد بمعناه الضيق والواسع (8).

المبحث الثاني : الاطار النظري للتضخم

المطلب الأول:- مفهوم التضخم

اختلفت المدارس الاقتصادية في تحديد مفهوم التضخم (Inflation)، ويعود السبب في ذلك إلى أن نظرية التضخم مرّت بتطورات عديدة تبعا لتطور الفكر الاقتصادي. لذلك يلاحظ وجود تعاريف متباينة للتضخم انسجاما مع اختلاف النظريات وتعددها.

وقبل الخوض في تفاصيل أبرز النظريات التي بحثت ظاهرة التضخم، يمكن القول، عموما، أن التضخم هو تعبير عن حالة الارتفاع المستمر في الأسعار، ونتيجة لذلك فإن الوجه الآخر له يتمثل بالانخفاض المستمر في القدرة الشرائية لوحدة النقد (1).

ويعكس التضخم حالات اختلال التوازن الاقتصادي في أسواق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، وبشكل عام فإن التضخم ناجم عن حالات عدم التوازن بين التدفقات النقدية وتدفقات السلع والخدمات في السوق، إذ تكون الزيادة في التدفقات النقدية بوتيرة أعلى من الزيادة في التدفقات السلعية والخدمية، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور حالة التضخم في الاقتصاد المعني، بل وتحويلها إلى ظاهرة يعاني منها ذلك الاقتصاد بديمومة ارتفاع العرض النقدي في التداول بالمقارنة مع العرض السلعي في السوق (1).

ويمكن تعريف التضخم انطلاقا من أسبابه أو من آثاره. فمن خلال أسبابه يمكن تعريف التضخم بوصفه ظاهرة نقدية: بأنه عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع في الأسعار. سواء برزت تلك الزيادة من خلال عرض النقود (الإصدار النقدي أو التوسع في خلق الائتمان) أم من خلال الطلب على النقود (الإنفاق

النقدي). وواضح مدى تعبير هذا التعريف عن آراء المؤيدين للنظرية الكمية للنقود، التي ترى في كمية النقد المتغير الرئيس المحدد للمستوى العام للأسعار، مع افتراض ثبات العناصر الأخرى على الأقل في الأجل القصير(1).

كما يمكن تعريف التضخم من خلال آثاره بوصفه ظاهرة سلعية: فحينما يبرز اتجاها مستمرا ومؤكدا نحو تصاعد الأسعار، يمكن الاستنتاج بأننا نواجه حالة توصف بكونها تضخمية. وعلى النقيض من ذلك عندما يكون اتجاه الأسعار نحو الانخفاض الدائم والمستمر، يمكن القول إننا أمام حالة توصف بأنها انكماشية. فالتضخم من هذا المنطلق يعني حركة دائمة يرتفع من خلالها المستوى العام للأسعار، بغض النظر عن سبب هذا الارتفاع، سواء أكان زيادة كمية النقود أم اختلال التوازن بين التيار النقدي وتيار السلع والخدمات أم غير ذلك من الأسباب (2).

المطلب الثاني:- التضخم في النظرية الاقتصادية

تمخض عن الفكر الاقتصادي العديد من النظريات التي فسّرت ظاهرة التضخم، ويمكن تناولها بإيجاز على النحو الآتي (2) :-

أولا: نظرية كمية النقود:-

أقام الكلاسيك علاقة طردية بين عرض النقد (Ms) ومستوى الأسعار (P) وعلاقة عكسية بين عرض النقد وقيمة النقود أي مقلوب المستوى العام للأسعار

ثانيا: التضخم من وجهة النظر الكينزية:-

لجأ جون ماينرد كينز، عند دراسته لظاهرة التضخم، إلى منهجه الكلي في التحليل، وعلى النقيض من الكلاسيك الذين استندوا إلى النظرية الكمية للنقود في

تفسير الارتفاع العام في الأسعار بالعلاقة المباشرة بين عرض النقد ومستوى الأسعار (بافتراض ثبات سرعة تداول النقود ومستوى الناتج الكلي الحقيقي)، يلاحظ لجوء كينز إلى دراسة تقلبات العرض الكلي والطلب الكلي في تفسير مشكلة التضخم. فهو يرى أن التضخم يتمثل بزيادة في مستوى الطلب الكلي المكون من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي على مستوى العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومتواصلة، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار (3).

وفي هذا الصدد ميّز كينز بين حالتين:-

الأولى:- حالة الاقتصاد القومي قبل وصوله مستوى الاستخدام الكامل:

فعند هذه الحالة يكون جزءً من الموارد الإنتاجية عاطلاً وتتوافر طاقات إنتاجية غير مستغلة، وحينما تحصل زيادة في الطلب الفعال بوساطة تصاعد الإنفاق النقدي (عرض النقد) فإن الاقتصاد يتمكن من الاستجابة لهذه الزيادة من خلال تحقيق زيادة مماثلة في مستوى الناتج ومن ثم الدخل وذلك عن طريق سعر الفائدة.

إذاً فالتأثير الأولي والأساس للتغير في كمية النقود على مقدار الطلب الفعال لا يكون مباشراً، إنما من خلال تأثيره على سعر الفائدة، وبالتفاعل مع العناصر الثلاثة (تفضيل السيولة، الكفاية الحدية لرأس المال، مضاعف الاستثمار) يتحدد المقدار الكمي للتأثير (4). فأسعار الفائدة تنخفض نتيجة لزيادة كمية النقود وعند المقارنة بين أسعار الفائدة (المنخفضة) والكفاية الحدية لرأس المال تحصل زيادة في الاستثمار، وبفعل دور مضاعف الاستثمار يستمر الناتج (أو الدخل) بالارتفاع، الأمر الذي يعني زيادة الطلب على عناصر الإنتاج، ولكن طالما وجدت عناصر غير مستغلة فإن ارتفاع الطلب عليها سوف لا تتمخض عنه زيادات محسوسة في

أسعارها، بسبب إمكانية زيادة الإنتاج بالنسبة نفسها للزيادة في الإنفاق النقدي. ومع ذلك، يرى كينز، أن تنامي الطلب على الموارد ممكن أن يرفع أسعارها حتى قبل بلوغ حالة الاستخدام الكامل، ويعبّر عن هذا النوع من التضخم أسم (التضخم الجزئي).

ويعلل كينز هذا النوع من التضخم بأنه يحدث للأسباب الآتية (5):-

< >ظهور اختناقات ناجمة عن نقص في بعض عناصر الإنتاج لقطاعات معينة مما يعمل على ارتفاع أسعاره.

ممارسة الضغوط من النقابات العمالية، وبما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأجور بشكل لا يتناسب مع الزيادة المتوقعة في الإنتاجية.

وجود ميول احتكارية في بعض فروع الاقتصاد القومي.ويرى كينز التضخم الجزئي حافزاً على زيادة الإنتاج، ويعد حدوثه أمرا طبيعيا ومرغوبا في هذه الحالة بالنظر لما يتوقع من أرباح للمنظمين، وقد تخلق السلطات النقدية هذا النوع من التضخم في أوقات الكساد، بهدف تحقيق قدر أكبر من الاستخدام.

الثانية:- الاقتصاد القومي عند مستوى الاستخدام الكامل:

حينما يكون الاقتصاد القومي في حالة الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية وتكون الطاقات الإنتاجية مستغلة بصورة تامة، وبافتراض تنامي الزيادة في الطلب الكلي الفعال، فإن العرض الكلي سوف لا يتمكن من الاستجابة للطلب الكلي المتزايد، حيث تكون مرونة هذا العرض بلغت الصفر عند نقطة الاستخدام الكامل، وبذلك فإن كل زيادة في الإنفاق النقدي التي تحفز الطلب سوف تنعكس بشكل ارتفاع في مستوى الأسعار أي ظهور التضخم ويرى كينز في هذا الصدد، أنه حينما يتم الوصول إلى مستوى الاستخدام الكامل، فإن أية محاولة لزيادة الاستثمار ومن ثم

الطلب بصورة أكثر، سوف تؤدي بالأسعار إلى الارتفاع اللامحدود، مهما يكن الميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي الوصول إلى حالة تضخم حقيقي (6).

ومع ذلك من المهم التأكيد على أن كينز يعتقد، أنه ليس من الضروري أن تؤدي زيادة كمية النقود (بعد الوصول إلى حالة الاستخدام الكامل) إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، إذ قد يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة مناظرة في ميل الأفراد للاكتناز بحيث لا يترتب على ذلك ارتفاع في مستوى الطلب الفعال. فالنقود ليست العنصر الحاسم في تقرير المستوى العام للأسعار ومن ثم معدلات التضخم وإنما الزيادة المضطردة والمتواصلة في مستوى الطلب الكلي بالمقارنة مع قلة العرض هو الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار(7).

ثالثا:- نظرية العلاقة بين الادخار والاستثمار (نظرية المدرسة السويدية):

تُميّز مدرسة الفكر السويدي بين الكميات المتحققة X-Post وبين الكميات المتوقعة X-Ant للمتغيرات الاقتصادية الكلية، فالادخار المتحقق يعادل الاستثمار المتحقق، وتشير كلمة متحقق إلى نتائج القرارات الماضية للجماعة فيما يتعلق بالدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار، في حين تشير كلمة متوقع إلى المتغيرات أعلاه المستهدفة، ولا يوجد لدى أنصار المدرسة السويدية من الأسباب ما يحملهم على الاعتقاد بتعادل الاستثمار والادخار المتوقعين، إذ قد يختلفان نتيجة الائتمان المصرفي أو الأرصدة العاطلة، ولكن الادخار والاستثمار والدخل المستهدفة كلها قادرة بالتأكيد على أن تختلف عن مثيلتها المتحققة.

إذاً أعطت هذه المدرسة أهمية خاصة للتوقعات (Expectation) في التحليل النقدي للتضخم، إذ ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على مستوى الدخل فقط، كما ترى المدرسة الكينزية، إنما أيضا على خطط الإنتاج

القومي. أو بعبارة أخرى تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار، وعليه لا توجد أسباب تدعو إلى الافتراض بأن الاستثمار المتوقع يساوي الادخار المتحقق، إلا في حالة التوازن، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الأفراد متخذي قرارات الاستثمار تحددهم حوافز ودوافع ورغبات تختلف عن تلك التي تدفع الأفراد للقيام بالادخار. وتأسيسا على ذلك يؤدي عدم التساوي بين الاستثمار المتوقع والادخار المتوقع إلى تقلب في مستوى الأسعار، فإذا زاد الاستثمار المتوقع عن الادخار المتوقع، فإن ذلك يعني أن الطلب أكبر من العرض وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وعندما ترتفع الأسعار يحقق المنتجون في هذه الحالة بعض الدخول غير المتوقعة بسبب تفوق خطط الشراء على خطط الإنتاج ليس فقط في أسواق السلع بل كذلك في أسواق عوامل الإنتاج (5).

رابعا:- نظرية تضخم التكاليف:

على أثر منحنى (9) ([Phillips) الشهير، الذي مثل الإطار النظري للمقايضة بين البطالة والتضخم (والذي ظهر لأول مرة عام 1954 في بحثه الموسوم سياسة الاستقرار في اقتصاد مغلق)، تمكن اقتصاديان في الستينيات من القرن الماضي وهم (R.Lipsey) &(R.Solow) أن يقيما علاقة تقوم على أساس الربط بين ثلاثة متغيرات هي معدل البطالة ومعدل التغيّر في الأجور النقدية ومعدل التغيّر في مستوى الأسعار المحلية (معدل التضخم). واستندا في دراستهما إلى نقطة مركزية هي أن الأجور ليست فقط قوة شرائية أو دخل بالنسبة للعامل، كما بينت النظرية الكينزية، إنما هي أيضا تعد كلفة بالنسبة لرب العمل، وإن التغيّر في الأجور النقدية سوف ينعكس بالتأكيد على هذه الكلفة ومن ثم على مستوى الأسعار، بعد الأخذ بالاعتبار مستوى الإنتاجية لعنصر العمل.

ويمكن توضيح العلاقة المشار إليها أعلاه على النحو الآتي: كلما كان معدل البطالة منخفضا (أي ارتفاع معدل الاستخدام) واشتداد أسواق العمل كانت الظروف مهيأة للعمال من أجل الضغط باتجاه رفع مستوى الأجر، وعند حصول تغيّر في معدل الأجور النقدية باتجاه الأعلى(وبافتراض ثبات مستوى الإنتاج)، فإن ذلك لا بد وأن ينعكس على مستوى الأسعار المحلية باتجاه الأعلى أيضا، بمعنى أن نظرية تضخم التكاليف ترتكز على نقطة جوهرية تتمثل في أن التغيّر في الأجور النقدية يعد سببا مهما في زيادة التكاليف وارتفاع الأسعار، لكن هذا الأمر يبقى ناقصا من الناحية النظرية والعملية ما لم يجر ربط تلك المتغيرات بمستوى إنتاجية العمل. أي أنه ليس كل تغيّر في معدل الأجر النقدي يصب بالضرورة باتجاه زيادة حدة التضخم، إذ قد تقترن زيادة الأجور النقدية بمعدلات موازية في مستوى الإنتاجية، ومن ثم يصبح بالإمكان ضمان المحافظة على مستوى التكاليف وبالتالي الأسعار، ولن يكون معدل التغيّر في الأجر النقدي عاملا أساسيا في ظهور التضخم، إلا إذا كان هذا المعدل يفوق في معدله مستوى نمو إنتاجية العمل (7).

المبحث الثالث: اثر التضخم على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق

أظهر البحث فيما تقدم أن العراق يعاني من تضخم زاحف، يعكسه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وأسهم في ذلك عوامل متعددة منها اختلال التوازن بين عرض النقد ومستوى الناتج الحقيقي، وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي العراقي واعتماده شبه الكامل على إنتاج النفط الخام سلعة رئيسة معدة للتصدير، بالإضافة إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك. ومن ثم يمكن القول أن عوامل التوسع في الطلب والتكاليف تضافرت معاً لتخلق هذه المستويات من التضخم.

أبرز تلك الانعكاسات والآثار ولاسيما في المجال الاقتصادي:-

أولاً:- إعادة توزيع الدخول:

إن التضخم بطبيعته يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول الحقيقية للشرائح الاجتماعية المختلفة لأن الدخول النقدية والأسعار لا تزداد بالنسبة نفسها للقطاعات كافة، إذ أن التفاوت في درجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة الدخول لشرائح اجتماعية على حساب شرائح اجتماعية أخرى والنتيجة تنعكس سلبا على المستوى ألمعاشي لهذه الشرائح فتدني المستوى ألمعاشي يكون من نصيب أصحاب الدخول الثابتة (التعاقدية)

كـالموظفين وجميـع الـذين يعيشـون علـى المعاشـات التقاعديـة والإعانـات والمـدفوعات التحويليـة (شـبكة الرعايـة الاجتماعيـة) وكـذلك بعـض الحـرفيين الصـغار والعمـال الـزراعيين. فـي حـين ترتفـع وبـدرجات متفاوتـة الـدخول الحقيقيـة لفئـة المنظمـين وأصـحاب المـزارع والمقـاولين والصـناعيين والوسـطاء وذوي المهـن الحـرة وأصـحاب الشـركات التجاريـة، لأن دخـول معظـم هـذه الفئـات تتسـم بالمرونـة والاسـتجابة السـريعة لتغيـرات المسـتوى العـام للأسـعار (4)

أمـا فيمـا يخـص عـبء التضـخم فإنـه يقـع علـى القـوة الشـرائية للنقـود، ومـن ثـم فإنـه يسـهم فـي إعـادة توزيـع الـدخول بشـكل معـاكس، إذ يكـون أشـد وقعـا علـى الفئـات محـدودة الـدخل، وذلـك نظـرا لارتفـاع المنفعـة الحديـة للنقـود بالنسـبة لهـذه الفئـات بالقيـاس النسـبي للفئـات عاليـة الـدخول. وهكـذا نجـد أن التضـخم يعمـل علـى إعـادة التوزيـع، إذ يحصـل أصـحاب المشـاريع علـى نصـيب أكبـر فـي التوزيـع، وتتعـاظم أربـاح المنظمـين بصـورة واضـحة نتيجـة الفـرق بـين تكـاليف الإنتـاج وبـين أسـعار المنتجـات التـي ترتفـع بمعـدلات أعلـى، وبخاصـة إذا مـا أخـذنا بنظـر الاعتبـار نمـط سياسـة تسـويق المنتجـات الـذي يتبعـه أصـحاب المشـاريع فـي ظـل ظـروف التضـخم، مـن خـلال تحكمهـم بـالمعروض السـلعي وحجـب المنتجـات عـن الأسـواق توقعـا لزيـادة جديـدة فـي الأسـعار، الأمـر الـذي يزيـد مـن حـدة التضـخم ويرفـع مـن معـدلات الأربـاح، فـي الوقـت الـذي يصـادر التضـخم مـدخرات ودخـول حقيقيـة مـن فئـات بقيـت دخولهـا ثابتـة أو ارتفعـت بنسـبة أقـل مـن ارتفـاع تكـاليف المعيشـة لمصـلحة أولئـك الـذين ازدادت دخـولهم بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع تكاليف المعيشة. (5)

وربما هنالك من يقول أن رواتب منتسبي الدولة في العراق شهدت تحسنا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، وبما يصل إلى أضعاف عدة، ونحن نتفق مع هذا القول، إذ شهد عام 2004 استحداث سلّما جديدا لرواتب الموظفين وبما يشكل نقلة نوعية فيها، ثم جرى تعديل آخر لهذا السلّم في عام 2008.وكذلك الحال للمتقاعدين ومستحقي دفعات الرعاية الاجتماعية، إذ شهدت السنوات الأخيرة زيادة في رواتبهم التقاعدية ومدفوعاتهم التحويلية. ولكن هذه الزيادات أدت دورا آنيا في تحسين المستوى ألمعاشي، إذ سرعان ما أسهمت الضغوط التضخمية والارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في امتصاص هذه الزيادات من خلال التدهور السنوي في مستوى الدخول الحقيقية للفئات المذكورة (5)

ثانيا:- إعادة توزيع الثروات:

إن استمرار التضخم لهذه الفترة الزمنية في الاقتصاد العراقي، أدى إلى التأثير على القيم الحقيقية للأصول المالية والمادية المملوكة من قبل الأشخاص الاقتصاديين. فمن المعروف أن ارتفاع المستوى العام للأسعار (انخفاض قيمة النقود)، يحقق نفعا للمدينين على حساب الدائنين، بحيث يصبح بإمكان المقترضين بيع سلع وخدمات أقل لتسديد القيمة النقدية نفسها من المبالغ المقترضة في فترة سابقة. ولذلك يمكن القول أن تحولا في القوة الشرائية قد حصل من الدائنين إلى المدينين الذين يتكونون من الأفراد الحاصلين على القروض العقارية لشراء أو بناء المساكن، وأصحاب المشاريع الإنتاجية الزراعية والصناعية ومالكي المزارع. ويستفيد هؤلاء من التضخم نتيجة حصولهم على قروض من المؤسسات المالية في وقت اتسمت فيه الوحدة النقدية بالارتفاع وتسديدهم لها في وقت شهدت فيه قيمة

النقود تدهورا ملحوظا، وهذا ما يخفف من العبء الحقيقي لالتزاماتهم المالية (7)

أما الأفراد ممن يحتفظون بثرواتهم في صورة موجودات مالية مختلفة كشكل من أشكال الاحتفاظ بالثروة فإنهم يتعرضون إلى خسارة كبيرة في أوقات التضخم. وهذا ما يشمل أصحاب الودائع الثابتة وودائع التوفير لدى المصارف التجارية وصناديق توفير البريد وحسابات الادخار الأخرى، والسبب في ذلك هو التدهور الذي يصيب القيمة الحقيقية لأصولهم المالية نتيجة ارتفاع الأسعار، الأمر الذي يحدث عندما لا تعوض أسعار الفائدة التي يحصلون عليها من امتلاكهم لهذه الأصول الهبوط في قوتها الشرائية، أي حينما يكون التضخم بمعدل أعلى من سعر الفائدة الاسمي (8).

ثالثا:- الأثر على الاستثمار:

من المعروف أن للتضخم بعض الآثار الإيجابية نتيجة لما يوفره من دفعة قوية للاقتصاد وتعزيز الأنشطة المتنوعة، على فرض أساسي هو أن زيادة المعروض النقدي يسهم في زيادة الطلب على عناصر الإنتاج المختلفة لاستخدامها في الأغراض الاستثمارية، وفي ظل وجود موارد إنتاجية معطلة قابلة للاستغلال، ووجود جهاز إنتاجي مرن قادر على الاستجابة للزيادة في الطلب، يمكن تحسين الطاقة الإنتاجية وطرح المزيد من السلع والخدمات، فضلا عن الحد من البطالة. وهذا صحيح بالنسبة للدول المتقدمة ولكن المشكلة في العراق بوصفه دولة نامية هي أن الموارد والطاقات العاطلة ليست مهيأة للاستخدام المباشر والسريع، فمشكلة الموارد الطبيعية والبشرية

العاطلة لا ترجع إلى نقص في الطلب الفعال بل إلى قصور في كفاءة الجهاز الإنتاجي وعدم تأهيل هذه الموارد للانتظام في عجلة الإنتاج (9)

إن عدم مرونة العرض الحقيقي من السلع والخدمات بالنسبة للطلب المحلي التي شهدها الاقتصاد العراقي خلال سنوات البحث، قد ولدّت هي الأخرى مزيدا من الارتفاع في المستوى العام للأسعار، فضلا عن إحداث انحراف عن التخصيص الأمثل للموارد. إذ أسهم التضخم في توجيه الاستثمارات في المجتمع. وأول ما نتج عنه هو شيوع حالة عدم اليقين إزاء نتائج الاستثمار وصعوبة إجراء تقدير التكاليف لإنشاء مشاريع مستقبلية، الأمر الذي ترتب عليه توظيف رؤوس الأموال في الأنشطة الاقتصادية ذات المردود السريع أو ذات الدورات الإنتاجية القصيرة والتي تمتاز بالربح المضمون وإن كانت غير مجدية من وجهة نظر التنمية الاقتصادية. وهذه تتمحور، كما أشرنا، في شراء الذهب والأراضي والعقارات فضلا عن شراء السلع الاستهلاكية تامة الصنع والوسيطة وقطع الغيار بقصد تخزينها لمدة من الزمن ثم بيعها بأسعار باهظة تفوق كثيرا أسعار الشراء، الأمر الذي يسهم بنمو نشاط المضاربة، وهذا ما يعني الزيادة في الدخول النقدية لفئات معينة دون أن يصب ذلك في خدمة الاقتصاد الوطني الحقيقي، بمعنى دون أية مشاركة في نمو القطاعات السلعية المنتجة مثل الزراعة والصناعة. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال متابعة نسبة مساهمة تلك القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في العراق (6)

رابعا:- الأثر على الاستهلاك:

مـن المتغيـرات الاقتصـادية الهامـة التـي تتـأثر بالتضـخم هـو الاسـتهلاك. وهنـا يـرى الـبعض أن الأفـراد يمكـنهم مواجهـة التضـخم بتقليـل مسـتوى اسـتهلاكهم مقابـل زيـادة مسـتوى ادخـارهم وذلـك بـدافع الاحتيـاط ضـد مـا يحملـه المسـتقبل مـن مجهـول، ولا شـك أن حصـول هـذا الانخفـاض فـي دالـة الاسـتهلاك الفـردي سـيعمل، بـافتراض ثبـات الأشـياء الأخـرى، علـى فرملـة الموجـة التضـخمية فـي الاقتصاد .

ولكـن هـذا الـرأي يمكـن أن يكـون مقبـولا فـي دولـة متقدمـة يحصـل فيهـا تضـخم لفتـرة لا تتعـدى بضـع سـنوات ويمتـاز أفرادهـا بدرجـة عاليـة مـن الـوعي وتتسـم سياسـتها الاقتصـادية بالكفـاءة والانسـجام فيمـا بـين أدواتهـا المختلفـة. أمـا فـي ظـل دولـة ناميـة مثـل العـراق مـرّت بظـروف اسـتثنائية وشـهدت تضـخما بمسـتويات عاليـة ومسـتمرة فـإن السـيناريو المتحقـق يختلـف عـن الـرأي أعـلاه. فارتفـاع المسـتوى العـام للأسـعار فـي الاقتصـاد العراقـي خـلال سـنوات البحـث، ومـا قبلهـا، مـع الثبـات النسـبي للـدخول النقديـة لمعظـم شـرائح المجتمـع، أسـهم فـي تـدهور الـدخول الحقيقيـة لتلـك الشـرائح، الأمـر الـذي أدى إلـى تقلـيص الادخـار النقـدي للأفـراد للمحافظـة علـى مسـتوى اسـتهلاكهم. ثـم أن الانخفـاض الـذي حصـل فـي القـوة الشـرائية للنقـود (الوجـه الآخـر للتضـخم) أسـهم بـدفع الأفـراد نحـو الـتخلص مـن السـيولة النقديـة باتجـاه تحويلهـا إلـى سـلع وخـدمات يمكـن أن تـزداد أقيامهـا بمـرور الـزمن، الأمـر الـذي أدى بـدوره إلـى تفـاقم حـدة الطلب وارتفاع في الأسعار (5)

إن ظـاهرة التضـخم فـي العـراق بمعنـى الارتفـاع المسـتمر فـي المسـتوى العـام للأسـعار أخـذ طـابع التضـخم الزاحـف الـذي يتصـف بارتفـاع كبيـر فـي أسـعار بعـض المنتجـات وانخفـاض فـي الـبعض الآخـر، ونظـرا لأن نسـبة الارتفـاع فـي

هذه المنتجات أعلى من نسبة الانخفاض في أسعار المنتجات الأخرى لذلك تأخذ الأسعار طابع التصاعد التراكمي والمستمر وكل ذلك حصل بصورة جلية خلال سنوات البحث. وإن أكبر المجموعات السلعية تأثيرا في ارتفاع المستوى العام للأسعار هي مجموعة المواد الغذائية الزراعية بعامة والمنتجات الحيوانية بصفة خاصة، وهذا ما ولّد ضعفا في الإنتاج الزراعي من ناحية وقدرة قطاع التجارة الداخلية على استغلال هذه الظاهرة من ناحية أخرى، وذلك لتحقيق أرباح كبيرة يمكن الاستدلال عليها من الفرق المتزايد بين أسعار الجملة وأسعار المستهلك (2)

خامسا:- الأثر على ميزان المدفوعات:

إن ارتفاع معدل التضخم على الصعيد الوطني بصورة أكبر من معدلات التضخم على المستوى الدولي يؤدي إلى رفع أسعار الصادرات بالنسبة للأسعار السائدة في السوق الدولية، وبالنتيجة يؤدي ذلك إلى تدني قابلية الصناعات المحلية على التنافس في الخارج. بالمقابل فإن التوسع في الإنفاق الحكومي وزيادة الدخول النقدية للأفراد يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محليا، وإنما على السلع المستوردة أيضا، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف جزء من موارد الدولة من النقد الأجنبي. وهذا ما ينطبق على الاقتصاد العراقي، فإذا استثنينا صادرات النفط الخام يلاحظ مدى الاختلال (العجز) الذي يعاني منه ميزان المدفوعات، ثم تأتي الضغوط التضخمية، فضلا عن ارتباك السياسات الاقتصادية، لتعمق من مشكلة العجز تلك، وهذا لا يشمل الفترة التي سبقت عام 2003 وما رافقها

مـن حصـار اقتصـادي فحسـب، وإنمـا يمتـد حتـى للسـنوات التـي أعقبـت العـام المـذكور، إذ اتجهـت القـوة الشـرائية المتناميـة التـي شـملت بعـض فئـات المجتمـع ومنهـا منتسـبي الدولـة نحـو البضـائع المسـتوردة بخاصـة فـي ظـل غيـاب تـام للقيود القانونية والكمركية لمدة تجاوزت السنة (4)

وعلـى هـذا يمكـن اسـتنتاج التـأثير السـلبي للتضـخم علـى ميـزان المـدفوعات، مـن خـلال القـوة الشـرائية المتزايـدة التـي لا تواجههـا زيـادة كافيـة فـي الإنتـاج المحلـي، ومـن ثـم يرتفـع الميـل الحـدي للاسـتيراد وتقـل مقـدرة الاقتصـاد الـوطني علـى التصـدير، وتهتـز قيمـة العملـة قياسـا بـالعملات الأجنبيـة، وتختـل بالتـالي معـدلات التبـادل بـين السـلع الوطنيـة والأجنبيـة، ويقـل بـذلك مجـددا الميل الحدي للتصدير (8)

الاستنتاجات

1. إن التضخم هو في الأساس زيادة محسوسة في المستوى العام للأسعار وهذه الحقيقة تفسّر ظاهرة ارتفاع الأسعار في ظروف الرواج الاقتصادي كما تفسرّها في ظل الكساد، إذ يتجه العرض إلى التناقص بمعدّل أسرع من تناقص الطلب ومن ثم يظل الطلب أكبر من العرض عند المستوى الأقل من الناتج.
2. ومع أن هذه النظريات جميعها تلتقي عند تفسير التضخم بالاختلال بين العرض والطلب غير إنها لا تقدم الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى هذا الاختلال. وصحيح أن زيادة كمية النقود أو زيادة الإنفاق أو الاختلال بين الاستثمار والادخار أو ارتفاع التكاليف يسهم بمقدار أو بآخر في ارتفاع الأسعار ولكن هذه النظريات لم تفصح عن السبب الذي يؤدي إلى تجاوز

كمية النقود أو الإنفاق أو الاختلال بين الاستثمار والادخار وارتفاع التكاليف بالقدر الذي يخل بالتوازن بين العرض والطلب وبالتالي ظهور الضغوط التضخمية والانتكاسات الانكماشية بمعنى مرور الاقتصاد بالدورات الاقتصادية، كما إن هذه النظريات تطرح حلولا ناقصة لظاهرة التضخم والانكماش. فنظرية كمية النقود تطرح السياسة النقدية كحل، ونظرية الطلب تطرح السياسة المالية، ونظرية الاختلال بين الادخار والاستثمار تطرح قضية سعر الفائدة، أما نظرية تضخم الكلفة فتطرح إلى جانب السياسة النقدية والمالية التي تستهدف اقتصاد الزيادة في الأجور سياسة فرض قيود سياسية واقتصادية على مستلمي الأجور والرواتب.

3. إن التضخم وإن كان بطبيعته ظاهرة نقدية إلا أنه في الواقع انعكاس لاختلال التوازن الاقتصادي، فالتضخم هو انعكاس لاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي بين نمط الطلب وتشكيلة العرض بين التدفقات العينية (السلع والخدمات) والتدفقات النقدية بين كل عامل من عوامل الإنتاج والطلب عليه بين طلب قطاعات الاقتصاد الوطني من أحد القطاعات وقدرة هذا القطاع على توفير المطلوب منه من السلع والخدمات وأخيرا بين طلب أي قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني وقدرة القطاعات الأخرى على الوفاء بهذا الطلب.

التوصيات :

1. إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية الكاملة للمشاريع الإنتاجية التي تلبي المتطلبات الأساسية الداخلية وبشكل خاص المشاريع الاستثمارية التي تساعد على تعظيم موارد القطر.

2. الاستمرار في تنظيم وتطوير الأسس الإدارية والتنظيمية لجهاز ضريبة الدخل بحيث يمكن إعادة المسح الضريبي بفترات مناسبة وتكثيف التحري الضريبي والحيلولة دون التهرب بمختلف الوسائل.
3. العمل على زيادة الضرائب على الملكيات العقارية والأصول الأخرى والتي تدخل في عمليات المضاربة على أن لا يضر ذلك بالفئات من ذوي الدخل المحدود.
4. إعادة النظر بالسياسة النقدية للبلد بما يؤدي إلى تقليص الإصدار النقدي الجديد الذي لا يقابله عرض مناسب من السلع والخدمات.

المصادر :

المصادر العربية :

1. مصطفى رشدي شيحه، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط6، 1996.
2. صلاح الدين عبد المسيح كاكو، التضخم ألركودي في المجموعة الاقتصادية الأوربية خلال الفترة 1970 – 1989، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قدّمت إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، آذار، 1992

3. وزارة التخطـيط – هيئـة تخطـيط القـوى العاملـة، الأبعـاد الاجتماعيـة لظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، بغداد، 1992.
4. عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، بغداد، 1990.
5. وزارة التخطـيط – المعهـد القـومي للتخطـيط، الإحصـاء للمخططـين والباحثين، بغداد، 1988.
6. عـدنان حسـين يـونس، التضـخم ودور الضـرائب المباشـرة وإعـادة التوزيـع فـي العـراق للفتـرة 1986–1996، المـؤتمر العلمـي الضـريبي الأول، بغداد، 2001.

المصادر باللغة الانكليزية :

7. Lilaj. Truett , Daleb. Truett , Economics , West Publishing Co , Saintpaul , 1982.
8. J.M.Keynes , The General Theory of Employment , Money and Interest , London , Macmillan and Co , Ltd , Martin's Street , 1942.
9. A.W.Phillips , (Stabilization Policy in a closed Economy), Economic Journal , No. 254, June , 1954.